السياسة الخارجية السعودية تجاه التدخل الإيراني و التركي في العراق خلال الفترة من ٢٠٠٣_٢٠٢١م

Saudi foreign policy towards Iranian and Turkish intervention in Iraq during the period 2003_2021.

مروة كامل محمد عبد الجيد

باحثة ماجستير بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

عبدالرحمن عبدالعال خليفة

أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

ياسمين أحمد إسماعيل

أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

المستخلص

يعد موضوع السياسة الخارجية السعودية تجاه التدخل الإيراني و التركي في العراق بعد الإحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م وحتى عام ٢٠٢١م موضوع مهماً يستدعي دراسته. نظراً لما شهده العراق من تغير في أنظمة الحكم، بالإضافة إلى تدخل الدول في شؤونه الداخلية، الأمر الذي أثر على السياسة الخارجية السعودية الموجهة تجاهه، حيث أصبح العراق ساحة للتنافس بين القوي الإقليمية وبخاصة إيران وتركيا، تم إستخدام منهج صنع القرار في هذه الدراسة، وتم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور يتناول الأول منهما: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية السعودية، ويوضح المحور الثاني: أهمية العراق في الإستراتيجية السعودية، بينما يحلل الثالث: موقف السعودية من التدخل الإيراني في العراق خلال الفترة من ٢٠٠٣_٢٠٢١م، و يتناول المحور الرابع: موقف السعودية من التدخل التركي في العراق خلال الفترة من ٢٠٠٣_٢٠٢١م، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: إن الإحتلال الأمريكي للعراق جعل منه ساحة لتصفية الحسابات، وإن السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق بعد الإحتلال الأمريكي إتسمت بعدم الإستقرار حتى عام ٢٠١٤م ولكن منذ ذلك العام وحتى عام ٢٠٢١م

شهدت العلاقات السعودية العراقية تحسناً ملحوظاً، ورفضت السعودية التدخل الإيراني في العراق، بينما تبنت موقف ساكناً تجاه التدخل التركي في العراق.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية السعودية – العراق – التدخل الإيراني – التدخل التركي.

Abstract:

Saudi foreign policy towards Iranian and Turkish intervention in Iraq after the American occupation in 2003 and 2021 is an important topic to be studied. In view of the changes that Iraq witnessed in its regimes, in addition to the interference of states in its internal affairs, which affected Saudi foreign policy directed towards it. Iraq has become an arena for competition between regional powers, especially Iran and Turkey. The approach to decision-making was used in this study. The study was divided into four themes, the first of which deals with: The institutions of decision-making in Saudi foreign policy. The second axis shows the importance of Iraq in Saudi strategy, while the third is analyzed: Saudi Arabia's position on Iranian intervention in Iraq from 2003 to 2021 which deals with the fourth axis: Saudi position on Turkish intervention in Iraq from 2003 to 2021. The study reached a number of results: The American occupation of Iraq made it an area for settling scores, and Saudi foreign policy towards Iraq after the American occupation was characterized by instability until the year 2014, but from that year until 2021, Saudi-Iraqi relations witnessed a remarkable improvement, and Saudi Arabia rejected Iranian interference in Iraq, While it adopted a static stance towards Turkish intervention in Iraq.

Keywords: Saudi foreign policy - Iraq - Iranian Intervention - Turkish Intervention.

المقدمة

إتسمت السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق بعد الإحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م بعدم الإستقرار وذلك بسبب المرحلة المصيرية التي عاشها العراق خاصةً مع تغير أنظمة الحكم التي تعاقبت عليه منذ سقوط نظام " صدام حسين" بفعل الإحتلال الأمريكي وحتى عام ٢٠٢١م فترة إنتهاء الدراسة، فالسعودية كانت تأمل أن تستعيد العلاقات الطيبة مع العراق، إلا أنها وجدت صعوبة في ذلك على الرغم من رغبة الطرفين في إستعادة العلاقات. وهذا مرده إلى التدخلات الإقليمية المتمثلة في إيران و تركيا، حيث عمدت إيران على توسيع نفوذها في العراق و مساندة الشيعة للوصول إلى الحكم، الأمر الذي رفضته السعودية لذلك ظلت العلاقات متوترة بين السعودية والعراق حتى عام ٢٠١٤م. ولكن منذ ذلك العام وحتى عام ٢٠٢١م ومع تغير الحكومات في العراق و تراجع النفوذ الإيراني فيه، قد تحسنت

العلاقات بشكل ملحوظ بين البلدين، إضافة إلى تحسن العلاقات بين السعودية وإيران ولعل ما ساعد على ذلك توسط العراق لحل الخلافات بين البلدين، بينما على الجانب الأخر تبنت السعودية موقفاً متحفظاً تجاه التدخل التركي، لكونه لم يشكل تهديد مثل التدخل الإيراني.

أولاً/ الإشكالية البحثية للدراسة

_التساؤل الرئيسي للدراسة:

تثير الدراسة تساؤلاً بحثياً رئيساً وهو:_

ما موقف السعودية تجاه التدخل الإيراني و التركي في العراق خلال الفترة من ٢٠٠٣_٢٠٢١م ؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي للدراسة عدة تساؤلات فرعية وهي :

١_ ما هي مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية السعودية؟

٢_ما هي أهمية العراق في الإستراتيجية السعودية؟

٣_ ما موقف السعودية من التدخل الإيراني في العراق عقب الإحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م وحتى عام ٢٠٢١م؟

٤_ ما موقف السعودية من التدخل التركي في العراق عقب الإحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م وحتى عام ٢٠٢١م؟

ثانياً/ أهداف الدراسة

١_ التعرف على مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية السعودية .

٢_ التعرف على أهمية العراق في الإستراتيجية السعودية .

٣_ الوقوف على تطور الموقف السعودي تجاه التدخل الإيراني في العراق خلال الفترة من ٢٠٠٣_٢٠٢١م.

٤_ تحليل موقف السعودية من التدخل التركي في العراق خلال الفترة من ٢٠٠٣_٢٠٢١م.

ثالثاً/ أهمية الدراسة

تأتي هذة الدراسة في إطار المحاولات البحثية لفهم السياسة الخارجية للبلدان العربية، وبخاصة تجاه بعضها البعض ومنها السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق، والتدخلات الإقليمية به عقب الإحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م وحتى عام ٢٠٢١م، ومن ثم تأمل الدراسة أن تكون إضافة في هذا المجال.

رابعاً/ نطاق الدراسة

١_الحد الزماني: تتناول الدراسة السياسة الخارجية السعودية تجاه التدخل الإيراني و التركي في العراق منذ عام ٢٠٠٣م لأن هذا العام شهد سقوط نظام " صدام حسين وبداية مرحلة جديدة في تاريخ العراق، إذ شهد العراق منذ ذلك التاريخ وحتى عام ٢٠٢١م تحولات جذرية في مختلف الأصعدة والتي كان لها أثارها في موقف القوي الإقليمية منه ومنها موقف السعودية إزاءه و تجاه التدخلات الإقليمية به.

٢_ الحد المكاني:

تتناول هذة الدراسة دول من منطقة الشرق الأوسط فتشمل كل من السعودية والعراق و إيران وتركيا.

خامساً/ الإطار المفاهيمي للدراسة

١_ السياسة الخارجية:

_قام " محمد السيد سليم" بتعريف السياسة الخارجية بأنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي. (١)

_قام " مازن الرمضاني" بتعريف السياسة الخارجية بأنها السلوك السياسي الخارجي الهادف و المؤثر لصانع القرار. (٢)

_قام " ناصيف يوسف حتى" بتعريف السياسة الخارجية بأنها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي وقد تأخذ هذة السلوكية أشكالاً متنوعة نحو دولة أو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية نحو قضية معينة. (٣)

لذلك وفق عدة تعريفات يمكن تحديد السياسة الخارجية من خلال عدد من العناصر:

١ـ هي مجموعة نشاطات الدولة الناتجة عن إتصالاتها الرسمية مع مختلف الفواعل.

٢_تعمل وفق برنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف.

٣_ تهدف لتغير سلوكيات الدول الأخرى.

٤_تتأثر بالبيئة الداخلية و الخارجية.

٥_ الممثلون الرسميون للوحدة الدولية هم من يصنعون القرار.

٢_الدور الإقليمي :

_يرتبط هذا المفهوم بمجموعة الأدوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الإقليمي، سواء في إطار النظام الإقليمي ككل أو فيما يخص علاقاتها الثنائية مع جيرانها في الإقليم، وتتنوع الأدوار الإقليمية فيما بين الحليف المخلص أو القائد الإقليمي المساوم، وغالباً ما تتخذ الدول دوراً يتضمن مزيجاً بين هذة الأدوار.(٤)

سادساً/ منهج الدراسة

يستند الباحث في دراسته إلى منهج صنع القرار نظراً لما يمثله من أهمية كبيرة في تحليل السياسة الخارجية للدول ومعرفة الدوافع والأسباب وراء صنع القرار، حيث أن السياسة الخارجية السعودية هي عملية صنع قرار وأن المسؤول الأول عن هذة القرارات هو الملك فهو مركز العملية السياسية، وأن البيئة الداخلية التي يتحرك فيها صانع القرار تشمل كل الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية في السعودية والتي تدفعها إلى إتخاذ القرارات، بالإضافة إلى البيئة الخارجية المتمثلة في في الظروف الإقليمية والدولية السائدة، وأن أدوات السعودية تشمل الأدوات العسكرية و الدبلوماسية و الإقتصادية.

سابعاً/ الدراسات السابقة

١_حمد بن محمد أل رشيد، دراسة بعنوان " السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج :_(٥)

تناولت هذه الدراسة إشكالية تتمحور حول تساؤل رئيسي ألا وهو" ما هي المضامين للإستراتيجيات الأمنية في السياسة الخارجية السعودية نحو منطقة الخليج العربية؟، وتعود أهمية هذة الدراسة للوضع الأمني والذي تشهده المنطقة والذي تصدر سلم أولويات أجندة القوي العظمى، وذلك بسبب إختلال التوازن بعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، وبروز إيران كمهدد للأمن الإقليمي، وتوصلت هذة الدراسة إلى أن التطورات حول مضمون الأمن في السياسة الخارجية السعودية ترجع لوجود إعتبارات إستراتيجية، وتأثير التطورات الداخلية في السعودية وتأثير البيئة الإقليمية.

٢_هيثم بن محمد الهلالي، دراسة بعنوان "تحليل السياسة الخارجية السعودية تجاه التهديدات الإقليمية في الشرق الأوسط :_(٦)

وتسعى هذه الدراسة للإجابة على تساؤل رئيسي ألا وهو" كيف ظهرت نجاعة السياسة الخارجية السعودية في مواجهة التهديدات الإقليمية في الشرق الأوسط؟، وتوصلت الدراسة إلى أن السعودية ومصر هما من أهم الدول الفعالة في الشرق الأوسط، وأن السعودية إستطاعت أن تضيف إلى أدواتها أدوات معاصرة مثل تجديد الخطاب الديني لمكافحة الإرهاب وتعزيز التعايش.

٣_ راجي يوسف محمود البياني، دراسة بعنوان العلاقات العراقية السعودية التحديات والفرص بعد عام ٢٠٠٣م:_(٧)

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول معرفة طبيعة العلاقات السعودية العراقية بعد عام ٢٠٠٣م والتي تختلف من مرحلة إلى أخرى، فالعلاقات السعودية العراقية كانت قبل عام ٢٠٠٣م جيدة نوعاً ما بسبب الجوار الجغرافي والثروة النفطية، ولكن بعد الإحتلال الأمريكي للعراق تم تشويش الموقف السعودي تجاه المتغيرات الجديدة، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذة الدراسة أن التغير السياسي العنيف في العراق شكل تحدي خطير على المشهد السياسي والإجتماعية لدول الجوار الجغرافي.

٤_هشام بوصوفة، دراسة بعنوان التنافس السعودي الإيراني وأثره على الأمن الإقليمي :_(٨)

تقوم هذه الدراسة على تساؤل رئيسي ألا وهو " ما هي طبيعة التنافس السعودي الإيراني في ظل تحول موازيين القوي في منطقة الخليج العربي بعد الغزو الأمريكي للعراق وأثره على الأمن الإقليمي؟، تم إستخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذة الدراسة: إن العلاقات السعودية الإيرانية ذات طبيعة تنافسية في سياقها العام ومما زاد الأمر تعقيداً غياب العراق عن الساحة الإقليمية و إختلال ميزان القوي للصالح الإيراني.

٥_وليد عبدالله حمد، دراسة بعنوان " مستقبل العلاقات السعودية التركية في ضوء المتغيرات الإقليمية ٢٠١٦_٢٠٢٠م :_(٩)

تتمحور هذه الدراسة حول تساؤل رئيسي ألا وهو" كيف يمكن أن تؤثر المتغيرات الإقليمية في المنطقة العربية على مستقبل العلاقات السعودية التركية من ٢٠١٦_٢٠٢٠م؟، وتم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذة الدراسة، وتوصلت هذة الدراسة بأن العلاقات السعودية التركية في مجملها تميل إلى التعاون نظراً للظروف والمتغيرات الإقليمية التي تفرض على الطرفين حتمية التعاون.

٦_Hedayatullah Hamidi,study titled 'The Impact of Iran _Saudi Arabia Competition on Security in the Middle East from 2011 To 2016(Case study :The Iraq Crisis):_(10)

تقوم الدراسة على تساؤل رئيسي وهو كيف أثرت المنافسة بين إيران والسعودية على الأمن في الشرق الأوسط خاصة العراق؟، تم إستخدام نظرية توازن القوة الإقليمية في هذة الدراسة، وتوصلت هذة الدراسة إلى أن التنافس السعودي الإيراني مستمر ومن غير المرجح أن يحدث في المستقبل تعاون بين البلدين نظراً لأن التنافس سيكون مسيطر على العلاقات بينهم.

ثامناً/ تقسيم الدراسة

ومن أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة وما انبثق منه من أسئلة فرعية يمكن تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور:_

_المحور الأول: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية السعودية.

_ المحور الثاني: أهمية العراق في الإستراتيجية السعودية.

_المحور الثالث: موقف السعودية من التدخل الإيراني في العراق خلال الفترة من ٢٠٠٣_٢٠٢١م.

_المحور الرابع: موقف السعودية من التدخل التركي في العراق خلال الفترة من ٢٠٠٣_٢٠٢١م.

المحور الأول: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية السعودية

١_الملك

يتمتع الملك بصلاحيات واسعة سواء كانت سياسية أو روحية، فهو مصدر كل السلطات ولا توجد سلطة تعلو فوق سلطة الملك، و صلاحياته شبه مطلقة ولا يوجد فرق بين القضايا الداخلية والخارجية (١١)، وبذلك يمكن القول أن الملك هو القائد والإمام والعسكري ورئيس القضاه والشيخ تتمركز في يده كل السلطات. (١٢)

ومن مهام الملك :_(١٣)

١_ رئاسة مجلس الوزراء.

٢_ حل مجلس الوزراء.

٣_ منح الأوسمة.

٤_ إختيار ولي العهد و ولي ولي العهد.

٥_ إعلان الأحكام العرفية.

٦_ قيادة القوات العسكرية.

٧_ تعيين القضاه وإنهاء خدمتهم.

٢_ العائلة المالكة

تلعب العائلة المالكة دوراً كبيراً في صناعة القرار السياسي في السعودية وذلك لأن أمراء أل سعود من أبناء وأحفاد الملك "عبد العزيز" يسيطرون على كل المناصب القيادية في السعودية، وكلما تمتعت العائلة المالكة بالقوة والترابط إنعكس ذلك على إستقرار السعودية والقدرة على تحقيق الأهداف الداخلية والخارجية. (١٤)

٣_ولي العهد

صلاحيات ولي العهد غير ثابتة، وتعتمد بالدرجة الأولى على مدى قرب ولي العهد من الملك فهي تختلف من شخص لأخر، وأن ولي العهد قد يجمع بين العديد من المسؤوليات التي تتخطى حدود منصبه. (١٥)

٤_ ولي ولي العهد

هذا المنصب تم إستحداثه في عهد الملك "عبدالله بن عبدالعزيز عام" ٢٠١٤م، من الصعب تحديد منصب ولي ولي العهد حيث يعتريه الكثير من الغموض (١٦)، ولكن من الممكن أن يكون له تأثير كبير في عملية صنع القرار، حيث أنه عندما كان الأمير "محمد بن سلمان" ولي ولي العهد كان له دوراً جلياً يفوق التوقعات. (١٧)

٥_مجلس الوزراء

يعتبر مجلس الوزراء أعلى جهاز تنفيذي وتشريعي في السعودية، لأنه يجمع بين العديد من الصلاحيات التنفيذية والتشريعية ولكن تحت قيادة الملك فهو ليس مستقل عنه. (١٨)

٦_ مجلس الشورى

سلطة التشريع هي سلطة موكلة لكلٍ من الملك ومجلس الوزراء ومجلس الشوري (١٩) ومن المهام الموكلة لمجلس الشورى :_

١_ حرية إبداء الرأي في السياسات العامة للدولة.

٢_ دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والإتفاقيات الدولية والإمتيازات.

٣_ مناقشة الخطة العامة للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

٧_ السلطة القضائية

تحتل السلطة القضائية المرتبة الثالثة من بين السلطات الرسمية السعودية، وهي سلطة مستقلة شكلياً ولكن عملياً تقع تحت قيادة الملك حيث أنه يمتلك صلاحية تعيين القضاه وإنهاء خدمتهم وتنفيذ الأحكام القضائية. (٢٠)

المحور الثاني: أهمية العراق في الإستراتيجية السعودية

لم تشهد العلاقات السعودية العراقية إستقرار أو تناغم على مدار سنوات طويلة، حيث شهدت العلاقات بين البلدين تحسناً كبيراً قبل حرب الخليج الثانية ولكن بعد هذة الحرب حدث تراجع كبير في العلاقات بين البلدين، وحاولت السعودية أن تلعب دور الوسيط بين الكويت والعراق، ودعت إلى ضرورة عقد إجتماعات طارئة لحل الأزمة بين البلدين (٢١)، ولكن مع إجتياح العراق للكويت قطعت العلاقات بين البلدين في جميع الأصعدة، واستدعت المملكة القوات الأمريكية من أجل حماية أرضها من أي هجوم عراقي محتمل (٢٢)، قدمت السعودية التسهيلات اللوجستية للدول المتحالفة ضد العراق ولكن بحلول عام ١٩٩٥م تغير الموقف السعودي وتحسنت العلاقات بين البلدين في عدة مجالات رغم توقف العلاقات الدبلوماسية. (٢٣)

وعند إعلان الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣م تبنت السعودية موقف رافض للحرب حيث أن هذا الرفض نابع من الموقفين العربي والإسلامي والذي تمثل في موقف الجامعة العربية والتي رفضت بالمساس بأمن العراق(٢٤)، وبعد الإحتلال كانت السياسة الخارجية السعودية مشوشة خاصةً في ظل عجز الدول على وقف هذة الحرب وكانت السعودية قلقة بشأن الأبعاد التي سيكون عليها العراق. (٢٥)

ويمكن القول بأن السعودية كانت رافضة للحرب لعدة أسباب منها:_(٢٦)

١_ إدراك السعودية بأن العراق لم يشكل خطر عليها.

٢_ تخوف السعودية من صعود الأكثرية الشيعية في العراق إلى الحكم.

٣_قلق السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية حيث تعتقد بأن عقب إنتهاء حربها مع العراق ستنطلق إلى السعودية.

ومع تغير أنظمة الحكم في العراق منذ عام ٢٠٠٣م وحتى عام ٢٠١٤م كانت السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق غير مستقرة حيث كان الموقف السعودي قلق وشديد الحذر في تعامله مع أنظمة الحكم، منذ حكومة " إياد علاوي" عام ٢٠٠٣م وحكومة " مصطفي الجعفري" منذ عام ٢٠٠٥م وحكومة " نوري المالكي" عام ٢٠٠٧م وحتى عام ٢٠١٤م، وكانت السعودية قلقة بشأن صعود الشيعة للحكم فكانت ترى أن " نوري المالكي هو رجل إيران في العراق، حيث ترى بأن الولايات المتحدة الأمريكية سلمت العراق لإيران على طبق من ذهب (٢٧)،وعليه لم تتحسن العلاقات بين البلدين في تلك الفترة وحرصت السعودية على تقديم الدعم للتيارات السنية المعارضة لحكومة" نوري المالكي "وتقديم الدعم المادي لهم، وإختيار شخصيات مؤثرة من التيارات السنية من أجل التأثير على قناعات الوسط الشيعي (٢٨).

ولكن مع وصول حكومة " حيدر العبادي" منذ عام ٢٠١٤_٢٠١٨م تحسنت العلاقات بين البلدين بشكل لم يحدث في تاريخ العلاقات بين البلدين، وذلك لما شهدته تلك الفترة من تقارب وتفاهم في جميع المستويات السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية حيث تبنت حكومة " حيدر العبادي" سياسة الإنفتاح على دول الجوار وخاصةً دول مجلس التعاون الخليجي. (٢٩)، و تمكن من أن يخلص العراق من تنظيم داعش. (٣٠)

وإستمر هذا التحسن حتى عند مجئ حكومة " عادل عبد المهدي" ٢٠١٨_٢٠١٩م وإستمر أيضاً مع وصول حكومة " مصطفي الكاظمي" ٢٠٢٠_٢٠٢٢م وتم عقد العديد من الإتفاقيات بين البلدين في جميع الأصعدة.

ومن أبرز الدوافع التي كانت سبباً في حدوث التقارب بين البلدين هي:_(٣١)

١_الدوافع السياسية: ممثلة في رغبة السعودية بأن يكون لها ثقل سياسي مؤثر داخل العراق قادر على أن يحد من التدخل الإيراني المتصاعد، حيث أنه يمثل نفوذ ضاغط على سياسات السعودية وتوجهاتها،

لذلك إستغلت السعودية وزنها السياسي والديني لدي العشائر السنية و الشيعية وإستغلال التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية و إيران.

٢_الدوافع الإقتصادية: هذة الدوافع نابعة من إدراك السعودية بأهمية وثقل السوق العراقي و رغبتها في أن تكون جزء من هذا السوق حيث أنه مقسوم بين البضائع الإيرانية والتركية، بالإضافة إلى ذلك أنها تريد أن تساند العراق في إعادة إعماره بعد مرحلة هزيمة داعش، وتريد السعودية أن تحقق رؤية الملك " محمد بن سلمان" لعام ٢٠٣٠م بأن تكون بلد صناعي وتقلل إعتمادها على مبيعات النفط والصناعات القديمة وأن يكون لها أسواق جديدة في الدول المجاورة وخاصةً العراق.

المحور الثالث: موقف السعودية من التدخل الإيراني في العراق خلال الفترة من ٢٠٠٣_٢٠٢١م.

أولاً/ أسباب التنافس السعودي الإيراني

منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م شهدت العلاقات السعودية الإيرانية توتراً كبيراً وتحولت العلاقات من التحالف مع الشاه " محمد رضا بهلوي" إلى صراع مع مرشد الثورة الإسلامية في إيران " روح الله الخميني"، وساندت السعودية العراق في حربه ضد إيران وكان لهذا الموقف ثمنه السياسي في إثارة الفوضي والتوترات في المملكة العربية السعودية حيث كانت تتهم إيران بأنها تقف وراء كل ذلك (٣٢) و كان موسم الحج عام ١٩٨٧م سبباً في تصاعد الخلاف السعودي الإيراني حيث أن الحجاج الإيرانيين قاموا مظاهرات مؤيدة للثورة الإسلامية في إيران وتمخض عن ذلك قطع العلاقات السعودية الإيرانية. (٣٣)

إلا أن هذة العلاقات شهدت تحسناً ملحوظاً في أعقاب وفاة الإمام أية الله الخميني، وبروز نجم الرئيس الإيراني الحديد " هاشمي " والرئيس الذي خلفه " محمد خاتمي"، حيث أن الرئيس " محمد خاتمي" تبني مبدأ حوار الحضارات وسياسة التطبيع مع الدول العربية، وعملت إيران على كسب ثقة وتأييد حكومة المملكة العربية السعودية من أجل كسر حالة الجمود في السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة العربية. وفي المقابل كانت المملكة العربية السعودية تنظر لإيران كشريك في المنطقة العربية وأن الأمن العام والإستقرار في منطقة الخليج لن يحدث إلا بتسوية المشاكل العالقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي. وتمخض عن ذلك تحسن ملحوظ في العلاقات بين البلدين(٣٤)، ولكن بحلول عام ٢٠٠٣م

والإحتلال الأمريكي للعراق برز التنافس السعودي الإيراني من جديد، وبدأت تشتعل الحرب بالوكالة بين السعودية وإيران وأدى تسييس الطائفية في العراق إلى تصاعد حدة الصراع والتنافس بين البلدين. (٣٥)

و إنطلاقاً من هذة المعطيات يمكن القول بأن التنافس السعودي الإيراني له عدة صور تمسرحت في ميادين مختلفة ومن أهمها:

١_البعد العقائدي

هذا البعد كان من أهم المجالات التي أثارت مخاوف السعودية من إيران بسبب اصطدام الشرعيات الناتج عن تصورات كلٍ منهم عن الإسلام الأصولي (٣٦)، وسعت إيران إلى تحقيق التعبئة المذهبية الشيعية في العالم العربي والإسلامي، وإقامة علاقات سياسية قائمة على تلك المذهبية فنجد أنه عند الإحتلال الأمريكي للعراق عملت إيران بكل ما تملك من إمكانيات وقدرات على تعزيز الإنتماءات المذهبية وإستثمارها في تحقيق أهدافها، من خلال توسيع تمددها ووصول الشيعة إلى سدة الحكم في العراق، الأمر الذي سيبدأ بشيعة العراق وينطلق إلى كل الطوائف الشيعية في دول الخليج . (٣٧)

٢_البعد السياسي

عند النظر إلى طبيعة العلاقات السياسية بين السعودية وجمهورية إيران الإسلامية على مدار التاريخ نجد أنها إتسمت بطابع التنافس أكثر من التعاون، وذلك بسبب تفاقم الأزمات بين الدولتين في قضايا الخلاف والصراع خاصةً في مناطق نفوذهما الإقليمية(٣٨)، وأن المحرك الأساسي لهذا التنافس هو الهاجس السياسي المرتبط بالحفاظ على نظام الحكم وبقاء شرعيته والمغالبة من أجل الإستحواذ على مركز قيادة الشرق الأوسط. (٣٩)

ويتجسد البعد السياسي في عدة ملفات شائكة والذي يمكن أن يتصف بأنه صراع سياسي داخلي، حيث عملت إيران على تهديد أمن المملكة العربية السعودية بكل ما تملك من أدوات حتى تُضعف السعودية وتهدد أمنها وتحجم طموحاتها المستقبلية المتعلقة بأن يكون لها دور ريادي في المنطقة، من خلال إثارة الفتنة الطائفية و كسب ولاء الأقلية الشيعية في السعودية حتى يمكن إستخدامها كورقة ضغط على الحكومة السعودية. (٤٠)

٣_البعد الأمني

وجدت إيران أن مسألة تصدير شعار الثورة الإسلامية أمراً في غاية الصعوبة بسبب إستعداء الشعوب العربية لها فضلاً عن وجود القوات الأمريكية في الخليج العربي، لذلك قررت إيران تأسيس تحالفات لها في المنطقة والعمل على توظيف الأقليات الشيعية(٤١)، من أجل الحرب بالوكالة من خلال توظيف و إستغلال الصراعات الطائفية وتوظيف أذرعها العسكرية كما وضح في كل من اليمن والعراق ولبنان. (٤٢)

ثانياً / أهمية العراق في الإستراتيجية الإيرانية

تعتبر المنطقة العربية من بين المناطق المهمة في السياسة الخارجية الإيرانية، فهي تقع في أولويات أجندة صانع القرار الإيراني، لذلك عمدت إيران على إستغلال أزمات المنطقة لتحقيق مشروعها الفارسي في الشرق الأوسط(٤٣) وذلك من خلال محورين(٤٤):_

١_**المحور الإيديولوجي** : يعني هذا المحور بضرورة قيام حكومة عالمية ذات صبغة إسلامية.

٢_**المحور الإستراتيجي**: يتمثل في تكوين حزام أمني من أجل التصدي للمحاولات التي يبذلها خصومها ضدها من أجل عرقلة مشاريعها.

فالعراق يمثل أهمية كبيرة في أجندة السياسة الخارجية لإيران بفضل موقعه الإستراتيجي وموارده الإقتصادية الكبيرة، لذلك نجد أن إهتمام إيران بالعراق لم يكن وليد لحظة سقوط نظام " صدام حسين" بل كان هذا الإهتمام قائماً في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث كانت إيران فاعلاً إقليمياً في إطار إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية و المعسكر الغربي في مواجهة المنظومة الإشتراكية و الإتحاد السوفيتي. (٤٥)

لذلك كان لإيران دور بارز بعد خروج العراق من دائرة النفوذ الغربي منذ فترة العهد الجمهوري وإنتهاء العهد الملكي ١٩٥٨م وبسقوط نظام الشاه وقيام الثورة الإسلامية ١٩٧٩م تصاعد التهديد الإيراني للعراق بسبب طموحاتها في بناء نموذج إسلامي برعاية إيرانية.(٤٦)

ثالثاً/ موقف السعودية من التدخل الإيراني في العراق

رفضت إيران الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م ورفضت المشاركة في الحشد الدولي ولكن في المقابل لم تساند العراق بشكل رسمي، ولكن مع الإحتلال الأمريكي للعراق وبسقوط نظام " صدام حسين" قامت بتكريس تدخلها في الشؤون الداخلية للعراق وإستغلال الشيعة ومساندتهم للوصول إلى سدة الحكم، ولكن بقت طموحات إيران مقيدة بسبب إستهدافها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والتي عملت على حرمان إيران من الحصول على أي مكاسب عراقية.(٤٧)

ودعمت إيران الإنتخابات الديمقراطية في العراق والتي يمكن أن تسمح للمجتمع العراقي الشيعي أن يصل للحكم ورحبت بمجلس الحكم الإنتقالي في العراق الذي عُين من قبل رئيس القوات الأمريكية " بول بريمر"، وفي ظل التغيرات الجديدة في عراق ما بعد صدام حسين وإنتخابات ٢٠٠٥م وتراجع الأحزاب السنية وتسلم الشيعة الحكم في العراق أصبح لدي إيران نظرة تفاؤلية بأنها ستتمكن من تحقيق طموحاتها (٤٨).

لم تتقبل السعودية الوضع الجديد في العراق خاصةً بعد تفضيل إيران عليها و إتهمت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها سلمت العراق لإيران على طبق من ذهب، وعلى أثر ذلك قطعت العلاقات السعودية العراقية إحتجاجاً على صعود الشيعة إلى سدة الحكم في العراق، والذي بدوره سيؤدي إلي تصاعد الوجود الإيراني بشكل غير مسبوق في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م، لذلك قامت السعودية بتقديم الدعم للأقليات السنية في العراق، والذي أثار القلق لدي إيران خوفاً من تمكين السنة على الشيعة في العراق. (٤٩)

وأدي تسيس الطائفية في العراق إلى تصاعد الصراع بين إيران والسعودية وانعكس ذلك في أعمال العنف في العراق وخسارة مئات الأرواح يومياً من المدنيين، بسبب إمتلاك كل طرف رؤية سياسية تتمثل في أن يكون صاحب الدور الرائد على المستوى الإقليمي و العربي. (٥٠)

ومع إعلان إنسحاب القوات الأمريكية من العراق عام ٢٠٠٦م لمحت السعودية عن إستعدادها للتدخل في الشأن العراقي و هذا ما أعرب عنه مستشار الحكومة السعودية " نواف عبيد" بأن السعودية ستقف إلى جانب الطائفة السنية وحمايتها وتقديم الدعم المادي لها أمام الطائفة الشيعية الموالية لإيران أي تنفيذ الحرب بالوكالة بين السعودية وإيران ،وفي تلك الفترة عملت إيران على زيادة نفوذها في العراق وتعزيز

علاقاتها مع الحكومة العراقية الجديدة برئاسة "نوري المالكي" وعينت سفيراً لها في العراق، وعليه فقد بذلت السعودية جهوداً كثيرة لمواجهة التدخل الإيراني المتزايد في العراق، بالإضافة إلى محاولة حكومة نوري المالكي في التقرب منها و إقناعها بضرورة فتح سفارتها في العراق ولكن لم تتمكن من ذلك بسبب هاجس القلق المسيطر عليها من قبل تمدد النفوذ الإيراني في العراق، وافتتح العراق سفارته في الرياض عام ٢٠٠٧م مع بقاء السعودية في رفضها فتح سفارتها في بغداد(٥١).

إن إنهاء التدخل الإيراني في العراق كان في قائمة أولويات السياسة الخارجية السعودية حيث أن كل ماتبنته السعودية من مواقف و سياسات كانت تطلع إلى إنهاء التمدد الإيراني، وفي نهاية عام ٢٠١٠م تم تأجيج التنافس بين السعودية وإيران، بسبب أحداث الربيع العربي، وسعي الطرفان إلى منع وصول هذة الثورات إلى داخل كلٍ منهم، لاسيما أن إيران كانت قلقة من ثورات الربيع العربي حيث أن الداخل الإيراني كان يشهد أوضاع غير مستقرة وذلك عقب إنتخابات ٢٠٠٩م من مظاهرات داخلية وظروف إقتصادية صعبة بسبب العقوبات المفروضة عليها من قبل القوي الكبري بسبب الملف النووي، وفي الوقت نفسه كانت الأوضاع في السعودية غير مستقرة فكانت مهيأة لإنتقال الثورة إليها، وفي تلك الفترة تعددت الإتهامات بين البلدين حيث إتهمت المملكة إيران بأنها تقف وراء الإحتجاجات التي كانت في بعض المناطق في المملكة، وفي الوقت نفسه إتهمت إيران المملكة بأنها دعمت جماعة جند الله الإرهابية في طهران. (٥٢)

ثم بعد ذلك عمل البلدان على إستغلال موجة الثورات في المنطقة العربية في تعزيز ودعم مصالحهم لذلك دعمت إيران الثورة في البحرين، وقدمت الدعم المالي والعسكري للحوثيين في اليمن، وحاولت الإنفتاح على مصر في عهد الرئيس السابق " محمد مرسي"، وكانت تنظر إيران للعراق بأنه حليفاً لها يمكن أن يتم الإعتماد عليه أثناء هبوط وجود القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية ٢٠١٠_٢٠١١م فقد وافقت الحكومة العراقية علي مرور الطائرات الإيرانية فوق أراضيها من أجل أن تنقل الرجال والأسلحة لسوريا لدعم نظام بشار الأسد بعد موجة من الإنتفاضات الشعبية ضده وسمح العراق بمرور ألالاف المقاتلين العراقيين من الشيعة إلى سوريا الأمر الذي أثار غضب السعودية، وسعت السعودية في المقابل لدعم المعارضة السنية في سوريا وقد كانت الراعي الرسمي لمؤتمرات أصدقاء سوريا التي توجه دعمها للمعارضة السورية. (٥٣)

وكان لإجتياح تنظيم داعش الإرهابي للعراق وإنضمام الكثير من السعوديين إليه الأثر البالغ في تعزيز التواجد العسكري والسياسي للنفوذ الإيراني في العراق، كما أن إنهاء مشكلة البرنامج النووي الإيراني بين إيران والقوي الكبري ورفع العقوبات المفروضة على إيران كان سبباً في تصاعد النفوذ الإيراني ليس في العراق فحسب بل في اليمن وسوريا والخليج، وعلى أثر النفوذ المتزايد في اليمن تدخلت السعودية عسكرياً في اليمن في مارس ٢٠١٥م من أجل أن تحد من زحف الحوثيين المتجه إلى عدن خاصة بعد الإطاحة بحكومة " عبد ربه منصور" الحكومة الشرعية في صنعاء. (٥٤)

وفي فترة حكم الملك سلمان بن عبدالعزيز شهدت العلاقات السعودية العراقية تحسناً ملحوظاً وعينت السعودية سفيراً لها في بغداد وهو "ثامر السبهان" يناير ٢٠١٦م ولكن أدت تصريحاته وكثرة تدخله في الشأن الداخلي للعراق إلى المطالبة بتغييره وبالفعل تم تغييره وتعيين" عبدالعزيز الشمري" ، و أدت هذة الخطوة إلى إنخفاض مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، وبحلول عام ٢٠١٩م تعرضت السعودية إلى هجمات على منشآت النفط أرامكو بصواريخ وطائرات مسيرة مما أدى إلى فقدان ٥٠٪ من إنتاج النفط ووجهت السعودية إتهامها إلى إيران والعراق. (٥٥)

وفي عام ٢٠٢٠م حاول رئيس الوزراء العراقي " عادل عبد المهدي" أن يتوسط بين السعودية وإيران، وفي عام ٢٠٢١م وبعد إنتهاء فترة حكم دونالد ترامب قامت بعض الدول الإقليمية والدولية مثل قطر والكويت والعراق وروسيا للتوسط بين إيران والسعودية، وأعلن وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" في يناير عام ٢٠٢١م أن روسيا مستعدة للتوسط لإنهاء الصراع بين إيران والدول العربية ولاسيما السعودية. (٥٦)

ويمكن القول بأن العراق إستطاع أن يقف على مسافة واحدة بين إيران والسعودية ، حتى يتمكن من التوسط لحل و إنهاء الخلافات بين البلدين وذلك من أجل أن يحافظ العراق على أمن و إستقرار المنطقة الأمر الذي سيصب في نهاية المطاف إلى إستقرار الداخل العراقي .

المحور الرابع: موقف السعودية من التدخل التركي في العراق خلال الفترة من ٢٠٠٣_٢٠٢١م.

أولاً/ طبيعة العلاقات السعودية التركية قبل عام ٢٠٠٣م

يمكن القول إبتداءً بأن السعودية وتركيا تعتبران من الدول ذات التأثير المحوري في البيئة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط ، ذلك لكون السعودية تتصل بروابط ذات أهمية إستراتيجية تشمل كلٍ من الجزيرة العربية والوطن العربي والمحيط الهندي والشرق الأوسط ككل فهي تمتلك أوراق قوة تمكنها من التأثير على مجريات الأحداث على المستوى الإقليمي، وعلى الصعيد الأخر تعد تركيا قوة إقليمية كبيرة ذات ثقل ديمغرافي مؤثر، وعليه فقد شهدت العلاقات بين البلدين في فترة الثمانينات من القرن العشرين تحسناً ملحوظاً تمثل في تعدد الزيارات الرسمية بين البلدين.(٥٧)

و قد شهدت العلاقات تحسناً جلياً خلال الفترة ما بين ١٩٨٠_١٩٨٨م وذلك على أثر حرب الخليج الأولى والحرب في أفغانستان، حيث أن هذة الحروب فرضت على الدولتين ضرورة إنتهاج سياسات جديدة وهو ما تمخض عنه زيارة وزير الدفاع التركي " فكري إيشيق" للسعودية عام ١٩٨٤م لتوقيع إتفاقية خاصة بالصناعة العسكرية للبلدين، من أجل إضعاف إيران، وبعد تفكك الإتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠م وإستقلال الجمهوريات الإسلامية تحسنت العلاقات بين البلدين، لأن هذة الجمهوريات متصلة بروابط عرقية و تاريخية ولغوية مع تركيا وفي الوقت نفسه متصلة بروابط روحية ودينية وثقافية مع المملكة العربية السعودية، وإتحدت مواقف الدولتين تجاه بعض القضايا المتعلقة بالبوسنة و الشيشان. (٥٨)

بالإضافة إلي ذلك قدمت السعودية ما يقرب من ١.٢ بليون دولار من أجل تمويل الجيش التركي، وشهد عام ١٩٩٧م تقارب كبير بين البلدين خلال حكومة " نجم الدين أربيكان" ولكن لم يستمر هذا التحسن بسبب وجود الراديكاليين العلمانيين في الجيش التركي الذين دعموا الحكومة الأئتلافية على أثر إنقلاب ٢٨ فبراير ١٩٩٧م، وتمخض عن ذلك عودة تركيا إلى نهجها التقليدي المتمثل في عدم الثقة، ولم يقف الأمر عند هذا الحد في العلاقات بين البلدين ولكن قامت تركيا بإختلاق الأزمات مع السعودية. (٥٩)

ودخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة في عام ٢٠٠١م على أثر أحداث ١١ سبتمبر والتي إنعكست على توجهات و سياسات السعودية، وكانت بداية لفتح السعودية علاقات جديدة خارج علاقاتها التقليدية

مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فقد إنتهجت سياسات خارجية جديدة مع الصين وروسيا والهند وتركيا وقد كان لتركيا النصيب الأعظم . (٦٠)

وإستمر هذا التعاون مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا في ١٨ نوفمبر ٢٠٠٢م، حيث عمل هذا الحزب على إعادة رسم السياسة الداخلية والسياسة الخارجية لتركيا وعلاقاتها بالدول ذات الهوية الإسلامية، فقد قام رئيس وزراء تركيا السابق "أحمد داوود أوغلو" بوضع وتقديم مبادئ جديدة للسياسة الخارجية لتركيا للرئيس التركي الجديد "رجب طيب أردوغان" وتتمثل هذة المبادئ في الأتي:_(٦١)

١_ تحقيق التوازن بين الحرية والأمن.

٢_ تصفير المشكلات مع الدول المجاورة.

٣_ الإلتزام بالدبلوماسية المتناغمة.

٤_ تبني إسلوب دبلوماسي جديد.

٥_ تبني مبدأ السياسة الخارجية ذات الأبعاد المتعددة.

ثانياً/ نبذة عن العلاقات العراقية التركية قبل عام ٢٠٠٣م

شهدت العلاقات بين العراق وتركيا توتراً خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٨_١٩٦٨م وذلك على أثر المواقف التركية الرافضة للثورة العراقية عام ١٩٥٨م وإنسحاب العراق من حلف بغداد عام ١٩٥٩م، هذا الحلف الذي إنضم إليه كل من العراق وتركيا وإيران وباكستان وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية كعضو مراقب في عام ١٩٥٨م، ومثل هذا الحلف نقلة نوعية في تطور العلاقات بين البلدين ولكن بسبب تحول نظام الحكم في العراق وإعلان الإنسحاب من هذا الحلف توترت العلاقات بين تركيا والعراق، وعندما نشأت الحركة الكردية المسلحة داخل الأجزاء الشمالية في العراق عام ١٩٦١م إتهم العراق تركيا بأنها تمول الحركة الكردية المسلحة، ولكن بمجئ ثورة ١٩٦٨م في العراق تحولت العلاقات بين البلدين و أعلنت تركيا عن ترحيبها بالحكومة الجديدة في العراق وتحسنت العلاقات بين البلدين في جميع المجالات. (٦٢)

وتبنت تركيا موقف حيادي تجاه حرب الخليج الأولى ١٩٨٠_١٩٨٨م، وطالبت بضرورة حل النزاع بشكل سلمي، ورفضت إستخدام القواعد العسكرية لحلف شمال الأطلسي الناتو في أراضيها ضد أي من الطرفين الإيراني والعراقي، ولكن تغير الموقف التركي في حرب الخليج الثانية و إجتياح العراق للكويت عام ١٩٩٠_١٩٩١م وإنضمت تركيا للمعسكر الغربي ضد العراق، وسمحت لقوات التحالف الدولي بإستخدام القواعد العسكرية لحلف شمال الأطلسي الناتو على أراضيها و إحداث غارات ضد العراق، وإلتزمت تركيا بالحصار الإقتصادي الذي فرضه مجلس الأمن على العراق، وتدخلت تركيا في الشأن الداخلي للعراق وأنشأت منطقة حظر الطيران في الأجزاء الشمالية في العراق في نهاية تلك الحرب ووجدت تركيا بإتخاذها تلك المواقف أنها يمكنها أن تحقق بعض الأهداف كالأتي:_(٦٣)

١_ إستعادة دورها الإقليمي.

٢_ توسيع نفوذها والسيطرة على منابع النفط في العراق.

٣_ ملاحقة حزب العمال الكردستاني الذي يكافح لإستقلاله عن العراق.

٤_ إسترداد مدينتي الموصل وكركوك النفطتيتين.

وفي عام ١٩٩٦م ومع توقيع العراق على مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة وتطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء، تحسنت العلاقات بين البلدين خاصةً في المجالات التجارية حيث أسفر عنه حدوث تبادل تجاري وكانت تركيا من أهم الدول المصدرة للعراق، ولكن أدت الضغوط المفروضة على العراق إلى تضرر تركيا على المستوى الإقتصادي الأمر الذي أدى إلى تراجع التبادل التجاري بين الطرفين. (٦٤)

وفي عام ١٩٩٩م قامت تركيا بعدة عمليات عسكرية في شمال العراق من أجل ملاحقة حزب العمال الكردستاني، ومما زاد الوضع سوءاً رفض تركيا طلب العراق في منع إستخدام الطائرات البريطانية والأمريكية للقاعدة "إنجيرليك" في إحداث غارات و هجمات ضد العراق (٦٥)، ولم تتوقف تركيا عن التدخل في شمال العراق حتى جاء الإحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م لتبدأ العلاقات تسير في طريق جديد.(٦٦)

ثالثاً/ موقف السعودية من التدخل التركي في العراق خلال الفترة من ٢٠٠٣_٢٠٢١م

لقد مثل عام ٢٠٠٣م بداية مرحلة جديدة في العلاقات بين تركيا والعراق حيث رفضت تركيا الإحتلال الأمريكي للعراق، وإتخذت المواقف اللازمة من أجل صد هذا الإحتلال والحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، وأعربت عن ذلك من خلال تبنيها دعوات لمجلس الأمم المتحدة من أجل منع هذة الحرب من ناحية، والتنسيق مع إيران وسوريا من ناحية أخرى، وحاولت تركيا إرسال قوات عسكرية من أجل الحفاظ على إستقرار العراق في سبتمبر ٢٠٠٣م ولكن وفق مجموعة من الشروط وهي كالأتي:_(٦٧)

١_ منح التركمان حقوقهم كاملة.

٢_ الوقوف أمام ظهور نظام فيدرالي.

٣_ وضع ميزانية موحدة للعراق.

٤_ الإعتراف بأن العراق دولة ذات سيادة.

ولكن مع تعنت الولايات المتحدة الأمريكية في شن الحرب على العراق و تصاعد الخطاب الإعلامي الذي أجاز الحرب على العراق على المستوى الدولي، أدركت تركيا أن الحرب قائمة ولم تستطع أن تمنعها ولكن حاولت أن تلعب دوراً مؤثراً و أن تستغل الأزمة بالشكل الذي يخدم مصالحها العسكرية والإقتصادية.

وعليه فقد جاء الموقف السعودي متناغماً مع تركيا وكانت السعودية من أولى الدول التي إنضمت إلى القمة التركية والتي عُقدت من أجل إتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء مسألة التهديد الأمريكي للعراق، وهي كانت بمثابة خطوة إيجابية لدي الجانب السعودي الذي يرى بأن إنضمامه مع تركيا في مثل هذه القمم إعادة لطرح مسألة الخيار السني من جديد، وعليه فقد مثل وصول الملك " عبدالله بن عبدالعزيز" إلى الحكم في عام ٢٠٠٥م فرصة إضافية لتعزيز التعاون بين البلدين والتنسيق من أجل الحد من تمدد النفوذ الإيراني في العراق.

وقرر الجانبان السعودي والتركي على تحييد خلافاتهم و الإتفاق من أجل مواجهة التهديدات والتي تمثلت في التهديد الإيراني للسعودية والتهديد الكردي لتركيا، فتلاقت المصالح بينهم وأصبح كل جانب يكمل

الأخر بما يحتاجه في معركته، فعلي سبيل كانت السعودية بحاجة إلى قوة عسكرية بحجم تركيا تمكنها من مواجهة تمدد النفوذ الإيراني، فوجدت السعودية في تركيا حليف جديد يمكن التعاون معه خاصةً بعد توتر العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية. (٦٨)

إن أكثر ما كان يثير القلق لدي تركيا هو إنتشار الفوضى في الداخل العراقي وإنقسامه إلى طوائف متشددة الأمر الذي سيؤدي إلي إشتعال الحروب الأهلية وتصديرها لتركيا، لذلك حدث تعاون أمني بين السعودية وتركيا وتم تكوين جبهة سنية لمواجهة الطائفة الشيعية الموالية لإيران، وعلى أثر ذلك إجتمع وزراء عدة دول سنية مثل مصر والسعودية و تركيا و الأردن وماليزيا وإندونيسيا في ٢٥ فبراير عام ٢٠٠٧م لتعزيز التعاون وتوحيد الجهود لإقامة جبهة سنية مشتركة لحل المشكلات والأزمات الإقليمية وعلى رأسها القضية الفلسطينية وإعادة الوحدة في الأراضي العراقية.

وبحلول عام ٢٠٠٩م شهدت العلاقات بين العراق وتركيا تحسن كبير ودعم دبلوماسي متبادل بين البلدين، وتعددت الزيارات الرسمية و عُقدت العديد من الإتفاقيات والتي شملت عدد من الملفات المشتركة بينهم، و أسفر عن ذلك نمو العلاقات الإقتصادية بينهم والتي تمثلت في وجود ٨٠٠٠ شركة تركية داخل العراق، ووجود قواعد عسكرية تركية في دهوك وزاخو والعمادية والتي أُسست على أساس إتفاقية مسبقة بين الطرفين في عام ١٩٩٧م، وفي المقابل تعهدت حكومة " نوري المالكي" بأنها ستأخذ الخطوات اللازمة من أجل ملاحقة العناصر المسلحة من حزب العمال الكردستاني مؤكداً على رغبته في الحفاظ على العلاقات الطيبة مع تركيا. (٦٩)

وعليه فقد جاء الموقف السعودي متحفظاً تجاه ما يحدث بين العراق وتركيا، وحرصت تركيا على تعزيز التعاون بينها وبين دول المنطقة العربية ، و وقعت تركيا على عدة إتفاقيات مع الدول المجاورة وكان للسعودية النصيب الأكبر ، ذلك بالإضافة إلى ترحيب الطرفان وتأييدهم لحكومة " إياد علاوي" حيث رأي الطرفان أنه سيساندهم في مواجهة التمدد الشيعي وذلك على عكس " نوري المالكي" الذي إعتبره الطرفان رجل إيران في العراق.

ويعد عام ٢٠١١م عام حافل بالتغيرات التي أصابت المنطقة العربية، إبتداءً من ظهور تنظيم داعش وحتى الإنتفاضات العربية، وعليه فقد تباينت المواقف بين السعودية وتركيا في بعض القضايا وتوحدت

في البعض الأخر، فنجد أن الموقف التركي إتسق مع الموقف السعودي في دعم الإنتفاضة في سوريا ومواجهة التمدد الشيعي الشيعة، و تباينت المواقف في البعض الأخر حيث رحبت تركيا بسقوط حكم الرئيس المصري السابق " محمد حسني مبارك" في حين أن السعودية كانت رافضة لهذا السقوط وإعتبرت أنها خسرت حليفاً قوياً في منطقة الشرق الأوسط. (٧٠)

وفي ذلك الوقت كانت العلاقات بين تركيا والعراق هادئة ولكن في عام ٢٠١٥م توترت العلاقات على أثر المستجدات الجديدة وهي تنظيم داعش، فأصبحت تركيا أمام وضع جديد خاصة في ظل المحاولات المتعددة للأكراد في كل من العراق وسوريا في فرض أوضاع جديدة ، وفي الوقت نفسه كانت الأوضاع بين السعودية وتركيا مستقرة إلى حد كبير وإشتملت على حدوث تعاون في عدة ملفات، وتعددت الزيارات الرسمية بين البلدين وزاد حجم التبادل التجاري وإحتلت السعودية المرتبة الثانية بعد قطر على مستوى الخليج العربي والمرتبة السابعة على مستوى العالم في حجم التبادل التجاري مع تركيا. (٧١)

وفي عام ٢٠٢٠م حدث تراجع في العلاقات بين تركيا والسعودية وذلك على أثر إطلاق تركيا عملية عسكرية جوية سميت" مخلب النسر" وأخرى برية سميت "مخلب النمر" في شمال العراق، من أجل مواجهة حزب العمال الكردستاني، وإستهجنت السعودية هذا التدخل في شمال العراق حيث هذا الدخول يمثل إنتهاك لسيادة الدولة العراقية ومخالفة للأعراف والمواثيق الدولية، ولكن تركيا كانت ترى بأن مثل هذة العمليات تقوم بها للحفاظ على أمنها القومي وذلك بسبب الهجوم المتكرر من حزب العمال الكردستاني الذي ينطلق من العمق العراقي حيث يستخدم الألاف من المقاتلين في حزب العمال الكردستاني مناطق في الجزء الشمالي من العراق كقاعدة لشن الهجوم على تركيا. (٧٢)

ونجد أن السعودية إمتنعت عن التدخل في حل الأزمة الكردية بين تركيا وحزب العمال الكردستاني ولكن في يونيو ٢٠٢٠م أعربت وزارة الخارجية السعودية عن غضبها من التدخل التركي والإيراني في العراق، و أعلنت تضامنها مع العراق، ووصفت تلك العمليات بأنها عدوان مرفوض وإنتهاك سافر للأمن على المستوى العربي و الإقليمي.

ولكن يمكن القول بشكل عام أن السعودية لم يكن لديها مواقف واضحة تجاه العلاقات بين تركيا والعراق، بل ركزت السعودية على تحسين العلاقات مع تركيا ومواجهة التغيرات الإقليمية بالشكل الذي يخدم مصالحهم ويحقق أهدافهم.

الخاتمة

ويمكن القول من خلال هذا التحليل الخاص بموقف السعودية من التدخل الإيراني و التركي في العراق خلال الفترة من ٢٠٠٣_٢٠٢١م، أن السياسة الخارجية السعودية لم تكن واحدة بل إختلفت تجاه كل منهما، وذلك في ضوء رؤية القيادة السعودية والتي كانت رافضة للتدخل الإيراني في العراق لما يمثله من تهديد لأمنها و إستقرارها، وذلك على خلاف موقفها من التدخل التركي حيث تبنت موقفاً متحفظاً وحرصت على إستمرار العلاقات الطيبة بينهم.

النتائج

١_ إن الإحتلال الأمريكي للعراق جعل منه ساحة لتصفية الحسابات بين القوي الإقليمية.

٢_ إن السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق بعد الإحتلال الأمريكي إتسمت بعدم الإستقرار منذ عام ٢٠٠٣م وحتى عام ٢٠١٤م ولكن منذ عام ٢٠١٤م وحتى عام ٢٠٢١م شهدت العلاقات السعودية العراقية تحسناً غير مسبوق وتم تعزيز التعاون المثمر في جميع المجالات.

٣_ رفضت السعودية التدخل الإيراني في العراق وحاولت بكل ما تملك من قدرات أن تحد من تمدد النفوذ الإيراني في العراق، حيث كانت ترى أن إيران بعد الإحتلال الأمريكي على العراق ستتمكن من تحقيق مشروعها الفارسي والذي سيبدأ من العراق وينطلق إلى بقية دول المنطقة وذلك من خلال مساندة إيران الطائفة الشيعية في العراق و مساندتها للوصول إلى سدة الحكم.

٤_ تبنت السعودية موقف ساكن تجاه التدخل التركي في العراق، وحرصت على الحفاظ بعلاقات طيبة مع تركيا حيث أنها تمثل لدي السعودية نموذج إسلامي صاعد يمكن أن تتحد معه وتكون جبهة سنية مشتركة لمواجهة التمدد الإيراني الشيعي.

الهوامش

١ـ محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٩٧م، ص ٣٧.

٢ـ محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص ٣٧.

٣_ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب، ١٩٨٥م،ص ٢.

٤ـ جهاد عبدالملك وسمير رمزي، **نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ص ٥٩٩.

٥ـ حمد بن محمد أل رشيد، **السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، ٢٠١١_٢٠١٢م.

٦ـ هيثم بن محمد الهلالي، **تحليل السياسة الخارجية السعودية تجاه التهديدات الإقليمية في الشرق الأوسط**، رسالة دكتوراه، جامعة نايف للعلوم الأمنية: كلية العلوم الإستراتيجية، ٢٠٢٠م.

٧ـ راجي يوسف محمود البياني، **العلاقات العراقية السعودية: التحديات والفرص عام ٢٠٠٣م**، مجلة مدارات سياسية، ٢٠١٨م، ص ص ١٨_٣٠.

٨ـ هشام بوصوفة، **التنافس السعودي الإيراني وأثره على الأمن الإقليمي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

٩ـ وليد عبدالله حمد، **مستقبل العلاقات السعودية التركية في ضوء المتغيرات الإقليمية ٢٠١٦ _٢٠٢٠م**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية: كلية الدراسات العليا.

١٠_Hedayatullah Hamidi, **The Impact of Iran _Saudi Arabia Competition on security in the Middle East from 2011to 2016,case study: the Iraq crisis,** Master of International Relations, University of Mashhad.

١١ـ غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥م**، باريس: المؤسسة العربية الأوروبية، ٢٠٠٤م، ص ٧٨.

١٢ـ وليد حمدي الأعظم، **العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج**، لندن: دار الحكم، ١٩٩٢م، ص ٥٦.

١٣ـ المملكة العربية السعودية، **النظام الأساسي للحكم**، جريدة أم القرى، ١٤١٢.

١٤_ فاسليف، **تاريخ المملكة العربية السعودية**، ترجمة خيري الضامن، موسكو: دار التقدم، ١٩٨٦م، ص ٥٦٨.

١٥_ وليد حمدي الأعظم، **مرجع سابق**، ص ٦٠.

١٦_ منصور المرزوقي، **إنتقال السلطة في بيت الحكم السعودي**، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥م، ص ٣.

١٧_ إلياس ميسوم، **أليات صنع القرار في النظام السياسي السعودي دراسة في المؤسسات الرسمية**، جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢٠م، ص٢١٨.

١٨_ إلياس ميسوم، **المرجع السابق**، ص ٢١٩.

١٩_ خالد عبدالرازق، **دليل صياغة الأنظمة واللوائح في السعودية**، الرياض: دار الفالحين للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م، ص ٨٧.

٢٠_Abdullah.Al Turiqi, **The political System Of Saudi Arabia,** Ghainaa Publication,2008,p44.

٢١_ عبد الخالق عبدالله، **أزمة الخليج خلفية الإدراك والإدراك الخاطئ**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠م، ص ٩١.

٢٢_ وحيد عبد المجيد، **مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد الغزو**، مجلة الدراسات الدولية، ١٩٩٠م، ص ٩٥.

٢٣_ قحطان عدنان، **العلاقات العراقية السعودية بعد العام ٢٠٠٣م و ملامحها المستقبلية**، مجلة الدراسات الدولية، ص ص ٩٠_٩١.

٢٤_ هشام سوادي، **موقف المملكة العربية السعودية من المتغيرات الجديدة في العراق**، جامعة الموصل: كلية التربية، ٢٠١٢م.

٢٥_ أمجد أحمد جبريل، **السياسة السعودية تجاه فلسطين والعراق ٢٠٠١_٢٠١٠م**، قطر: دار العربية للعلوم، ص ٢٣٨.

٢٦_راجي يوسف، **مرجع سابق**، ص ١٤.

٢٧_ Watheq Alsadoon, **Saudi Arabia's Current policy towards Iraq Iranian,** Center for Middle Eastern Studied, 2022.

٢٨_ جواد كاظم، **العلاقات العراقية السعودية ٢٠٠٣ _٢٠١٧م**، مجلة دراسات تاريخية، ٢٠٢٢م، ص ٢١٤.

٢٩_بشار فتحي جاسم، **التطورات المعاصرة في العلاقات العراقية السعودية**، مجلة لارك للفلسفة والعلوم الإجتماعية، جامعة المرصل: مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠٢٠م، ص ٣١٩.

٣٠_ Eleonora Ardemagni, **Saudi Arabia's Iraqi Strategy: Security The Eastern Flank,** aspenia, international analysis and commentary,2021

٣١_مصطفي كامل، **السعودية أسباب ونتائج توجهها نحو العراق**، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية.

٣٢_حمد جاسم محمد، **مستقبل النظام السياسي في الجمهورية الإيرانية**، بيروت: منشورات زين الحقوقية، ٢٠١٤م، ص١٩.

٣٣_ أحمد إبراهيم محمود، **التنافس الإستراتيجي بين السعودية وإيران في الخليج**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، ٢٠١٦م، ص ٤٣.

٣٤_ هادي زعرور، **توازن الرعب القوي العسكرية العالمية**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٣م، ص ٦٦٢.

٣٥_حسين جلوب، **التنافس الإيراني السعودي على العراق ٢٠٠٣_٢٠١٧م**، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠٢١م.

٣٦__ رجائي سلام، **الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط : كلية الأداب والعلوم، ٢٠١٢م، ص٦٠.

٣٧_ مجموعة باحثين، **الإستراتيجية الإيرانية في الخليج**، بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والبحوث، ٢٠١٥م، ص ٢٤٢.

٣٨_ شيماء معروف، **العلاقات السعودية الإيرانية بين التهدئة والتصعيد**، مجلة المستنصرية، العدد٦٤، ٢٠١١م.

٣٩_ فهمي هويدي، **إيران من الداخل**، القاهرة: دار الشرق الأول، ٢٠١١م.

٤٠_ عبدالله العلمي، **الأطماع الإيرانية في الخليج**، بيروت: دار مدارك، ٢٠١٧م، ص٢٦٦.

٤١_ لقاء مكي، **مستقبل الخليج العربي في ضوء العلاقات الإيرانية العربية**، أوراق ندوة منتدى العلاقات العربية والدولية، ص ٦٠.

٤٢_ سامية بنت سليمان، **أبعاد الصراع السعودي الإيراني ٢٠٠٥_٢٠١٦م**، مجلة جامعة الملك خالد، ٢٠٢٢م

٤٣_ محمد عباس، **الإنكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٥، ٢٠١١م، ص ٥٦.

٤٤_ علي محمد، **أثر المتغير السعودي في العلاقات الإيرانية العراقية بعد العام ٢٠١١م**، جامعة بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ٢٠٢٢م، ص ١٨٩.

٤٥_ هديل نجم الدين، **أبعاد التدخل الإيراني في الشرق الأوسط: دراسة حالة العراق ١٩٩٠_٢٠٢٢م**، رسالة ماجستير، جامعة النيلين: كلية الدراسات العليا، ٢٠٢٢م.

٤٦_ هديل نجم الدين، **المرجع السابق**.

٤٧_ أحمد إبراهيم، **حرب الخليج الثانية الإنعاكاسات الإستراتيجية على البيئة الإقليمية**، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٤٨_ أحمد إبراهيم، **المرجع السابق**.

٤٩_ حسين جلوب، **مرجع سابق**.

٥٠_ هشام بوصوفة، **مرجع سابق** ، ص ٢٢٥

٥١_ حسين جلوب، **مرجع سابق**.

٥٢_ Frederic Wehery, **Saudi Iranian Relations since the fall of Saddam Rivalry, Cooperation and implications for U.S,** Rand orporation, 2009,p13.,

٥٣_حسين جلوب، **مرجع سابق**.

٥٤_ علي نجات، **إستراتيجية الجمهورية الإيرانية الإسلامية والسعودية إزاء الأزمة اليمنية**، فصلية العلاقات الدولية، ٢٠١٦م.

٥٥_ عمار حامد هادي، **جيبوليتيك السياسة الخارجية العراقية الوساطة بين السعودية وإيران**، مجلة الأداب، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٢٤م.

٥٦_لقاء مكي، **الحوار السعودي الإيراني في بغداد و تداعياته المحتملة**، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢١م، متاح على الرابط :https://studies.aljazeera.net/ar/profile/1009

٥٧_ وليد عبدالله حمد، **مرجع سابق**.

٥٨_ وليد عبدالله، **مرجع سابق**.

٥٩_ مدحت أيوب، **البعد الإقتصادي في العلاقات الخليجية التركية**، مجلة شؤون خليجية، العدد ٦١، ٢٠١٠م.

٦٠_ وليد عبدالله حمد، **مرجع سابق**، ص٣١.

٦١_ معمر فيصل الخولي، **العلاقات التركية السعودية: من الشراكة إلى التوتر**، مركز الروابط والأبحاث والدراسات الإستراتيجية، متاح على الرابط :https://rawabetcenter.com/archives/2707

٦٢_ محمود علي الداود، **العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها**، مجلة المستقبل العربي، العدد٤٥، ١٩٨٢م، ص ص ٦٧_٦٩.

٦٣_ يونس شعيل عجيل، **تركيا وسياسة التحالف في المنطقة العربية بعد العام ٢٠١١م**، أطروحة دكتوراه، النجف: معهد العلمين، ٢٠٢١م، ص ٩٩.

٦٤_ مني حسين عبيد، **العلاقات العراقية التركية وأثرها في إستقرار العراق**، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد ٦٠، ٢٠١٥م.

٦٥_فادية عباس هادي، **السياسة التركية المعاصرة تجاه العراق دراسة في الدوافع والأليات**، مجلة المعهد، النجف، ٢٠٠٥م، ص ٣٨٣.

٦٦_ مني حسين عبيد، **مرجع سابق**، ص ٩٦.

٦٧_ صلاح محمود، **السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه العراق بعد عام ٢٠١٧م**، مجلة كلية التربية الأساسية، بغداد، ٢٠٢٢م، ص ٣٤٥.

٦٨_ صالح نايف زعل، **العلاقات السعودية التركية ٢٠٠٥_٢٠١٠م**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة: كلية الدراسات العليا، ٢٠٢٠م، ص ص ٤٠_٤١.

٦٩_حسن عبد المحسن مويح، **القضايا المؤثرة في العلاقات العراقية التركية ٢٠٠٣_٢٠٢٢م**، جامعة ميسان: كلية العلوم السياسية، العدد ٥٣، ٢٠٢٢م.

٧٠_وليد عبدالله حمد، **مرجع سابق**، ص ٣٩.

٧١_وليد عبدالله حمد، **مرجع سابق**، ص ص ٤١_٤٤.

٧٢_ محمد كريم الخاقاني، **التدخل العسكري التركي في شمال العراق**، متاح على الرابط :https://www.bayancenter.org/2020/06/6160/